



جذور الثنائيات اللسانية

The roots of linguistic dualism

إعداد

سارة عبد الله سعود الجبرين
Sarah Abdullah Saud Al-Jibreen

باحثة دكتوراه بجامعة الملك سعود

د. مضاعوي البسام
Dr. Madawi Al-Bassam

Doi: 10.21608/jasis.2024.342520

٢٠٢٣ / ١٢ / ٢٨

استلام البحث

٢٠٢٤ / ١ / ١١

قبول البحث

الجبرين، سارة عبدالله سعودو البسام، مضاعوي (٢٠٢٤). جذور الثنائيات اللسانية. *المجلة العربية للدراسات الإسلامية والشرعية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر ، ٨ (٢٧)، فبراير، ٢٢٣ - ٢٤٦.

<http://jasis.journals.ekb.eg>

جذور الثنائيات اللسانية

المستخلص:

يتعرض البحث لأهم الجذور والأصول للثنائيات اللسانية الحديثة (ثنائيات دي سويسير، ثنائية اللسان والكلام، ثنائية الدال والمدلول، ثنائية التزامنية والتعاقبية) في عدد من الحضارات القديمة، وعند علماء المسلمين، لبيان وجود أصول لها عندهم، وتنظيرات لديهم. فلقد وُجد عدد من التنظيرات اللسانية، ومنها على وجوه الخصوص في الثنائيات اللسانية، في الحضارتين الهندية واليونانية، وتحدث عنها عدد من علماء المسلمين، منهم ما ذكر في البحث من فلاسفة المسلمين، وعلماء المتكلمين، وعلماء أهل السنة.

الكلمات المفتاحية: جذور - اللسانيات - الحضارات - الفلاسفة - علماء المسلمين.

Abstract:

The research attempts to present the most important roots and origins of modern linguistic dualisms (De Suisse's dualisms, the dualism of tongue and speech, the dualism of the signifier and the signified, the dualism of synchronicity and sequentialism), in a number of ancient civilizations, and among Muslim scholars, to demonstrate the existence of its origins among them, and the theories they have. A number of linguistic theories have been found, including in particular linguistic binaries, in the Indian and Greek civilizations. A number of Muslim scholars spoke about it, including Muslim philosophers, theologians, and Sunni scholars mentioned in the research.

Keywords: roots - linguistics - civilizations - philosophers - Muslim scholars

المقدمة

الحمدُ لله رَبِّ العالمين، والصلاة والسلام الأتَمَّانِ الأكَمَلانِ على المبعوثِ رحمةً للعالمين، نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ، وآلِهِ وصحبه أجمعين.
إن الثَّنَائِيَّاتِ اللِّسَانِيَّةَ وُجِدَتْ داخل التراث الإنساني عامةً والإسلامي خاصةً، ومن أبرز العلوم الإسلامية تناوَلًا لتلك الثنائيات اللسانية علم العقيدة، التي ترتَّب عليها اختلافاتٌ ظَهَرَتْ في مؤلفات الفرق الإسلامية، وأثَّرت في بعض المسائل العقديَّة

لديهم، ومن تلك الثنائيات اللسانية: ثنائية اللسان والكلام، وثنائية الدالّ والمدلول، وثنائية التعاقب والتزامن. لذا يأتي هذا البحث للنظر في وجود الثنائيات اللسانية وجورها في عدد من الحضارات.

مشكلة البحث:

إنّ الناظر في التاريخ يجد تحريراتٍ وتقريراتٍ لسانية عدة، وجدت لدى العديد من العلماء في مختلف المشارب والثقافات، ومن أهم القضايا اللسانية: الثنائيات اللسانية؛ لذا يأتي هذا البحث لاستقراء هذه الاختلافات في الثنائيات اللسانية (ثنائية اللسان والكلام، وثنائية الدالّ والمدلول، وثنائية التعاقب والتزامن) في الحضارات الهندية واليونانية، وبين أهل الفلسفة وأهل السنة والمتكلمين.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

- ١- أنّ للثنائيات اللسانية وجوداً من قبل، والحاجة داعيةً إلى بيان هذا الوجود.
- ٢- التنبيه على ما أودّعه علماء العقيدة المسلمون قديماً في مؤلفاتهم من أفكارٍ لسانية، مما يُسهم في نفع كبيرٍ للسانيات.
- ٣- إدراك الخلفيات الفكرية والمذهبية التي بُني عليها كلُّ قولٍ لساني.

أهداف البحث:

- ١- استقراء تاريخ الثنائيات اللسانية وجورها في الحضارات القديمة وفي التراث الإسلامي.
- ٢- الوقوف على الثنائيات اللسانية في التراث الإسلامي.
- ٣- توضيح الثنائيات اللسانية عند أهل السنة والمتكلمين.
- ٤- مقارنة الثنائيات اللسانية عند أهل السنة والمتكلمين مع الثنائيات اللسانية الحديثة.

أسئلة البحث:

- ١- ما تاريخ الثنائيات اللسانية وجورها في الحضارات القديمة وفي التراث الإسلامي؟
- ٢- ما أهمّ الثنائيات اللسانية في التراث الإسلامي؟
- ٣- ما معنى الثنائيات اللسانية عند أهل السنة والمتكلمين؟
- ٤- ما أوجه المقارنة بين الثنائيات اللسانية عند أهل السنة والمتكلمين مع الثنائيات اللسانية الحديثة؟

حدود البحث:

حدود البحث ستكون فيما يلي:

- ١- الثنائيات اللسانية المذكورة فقط هي: (ثنائية اللسان والكلام، وثنائية الدالّ والمدلول، وثنائية التعاقب والتزامن)؛ وذلك لترابط بعضها ببعض، وتعلّقها بالعقيدة ومسانلها.

٣- اللسانيات الحديثة التي يُعنى بها البحث هي لسانيات دي سوسير.
الدراسات السابقة:

بعد البحث عن الدراسات السابقة في المراكز والمكتبات العلمية، ومواقع الجامعات، والشبكة العنكبوتية، ظهر لي عددٌ من الدراسات السابقة المقاربة لموضوع البحث، ولعل أكثر الدراسات أهمية وأقربها إلى موضوع البحث ما يلي:

١- (أثر الدلالة اللغوية في اختلاف المسلمين في أصول الدين) لإبراهيم محمد الجرمي، تقع في ٥٠٣ صفحات، تحدّثت الرسالة عن أثر الدلالة اللغوية بأنواعها، فتكلّمت عن أثر الدلالة النحوية، وعن أثر الدلالة البلاغية، فقد تتبعت هذه الدراسة الدلالات بفروعها في اللغة العربية، وأثرها في المباحث العقديّة.

٢- (التفكير اللساني عند علماء العقليات المسلمين: العُضد الإيجي، السعد التفتازاني، الشريف الجرجاني) لعماد أحمد زين، وهي رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالجامعة الأردنيّة، سنة ٢٠١٢م، تقع في ٣٩٠ صفحة، تكلم فيها الباحث عن الفكر اللساني لدى ثلاثة علماء من علماء العقليات، في محاولة لكشف التظيرات اللسانية لديهم.

٣- (التفكير اللغوي عند المتكلمين بين الخلفيات المعرفية والأصول اللغوية) لنبيل ربيع طالب، وهذا بحثٌ محكّم بمجلة إشكالات، عام ٢٠١٦م، العدد ١٠، عدد الصفحات ١٥ صفحة، تكلم فيه الباحث عن المرتكزات اللغوية لدى المدرسة الكلامية.

وهذه المصادر وإن شابها موضوع البحث في أصله فقد خالفته في أنها جاءت عامة عن اللسانيات ونظريتها بالعموم، بنما البحث هنا يُعنى بالتثانيات اللسانية تحديداً ومدى وجودها في التراث الإسلامي خاصة.

منهج البحث:

ستعتمد الباحثة على المنهج الاستقرائي الوصفي الاستنتاجي.

خطة البحث:

يحتوي البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة:

المبحث الأول: جذور الثنائيات اللسانية في الحضارات القديمة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: جذور الثنائيات اللسانية في الحضارة الهندية.

المطلب الثاني: جذور الثنائيات اللسانية في الحضارة اليونانية.

المبحث الثاني: جذور الثنائيات اللسانية في التراث الإسلامي، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: جذور الثنائيات اللسانية عند الفلاسفة المنتسبين للإسلام.

المطلب الثاني: جذور الثنائيات اللسانية عند المتكلمين.

المطلب الثالث: جذور الثنائيات اللسانية عند أهل السنة.

المبحث الأول: جذور الثنائيات اللسانية في الحضارات القديمة:

لما كانت اللغة مشتركة إنسانياً بين البشر، بها يتحدثون، وتنقل عن طريقها أفكارهم، وتدوّن بها علومهم، فقد شغلت حيزاً كبيراً من تفكيرهم في كلفتها، وأصل نشأتها، وطرقها، وأسباب تغيرها، ووسائل حفظها. فالثنائيات الحديثة لم تنبت في أرض خلاء، بل كانت لها جذور في العديد من الحضارات والثقافات.

وجل الأمم والحضارات كانت لديها ثقافات ولغات وعلوم وتاريخ، إلا أن الثنائيات اللسانية تحديداً، التي يُعنى بها البحث، قد نجد لها أصولاً تقترب وتبتعد منها في حضارتين مهمتين، هما من أمهات الحضارات في العالم؛ الحضارة الهندية، والحضارة اليونانية، فهاتان الحضارتان كان لديهما اهتمام لغوي مركز، وكان لهما قدم السبق في العديد من الظواهر اللغوية التي أصل وقُعد لها فيما بعد. لذا ينتظم هذا المبحث في مطلبين في تلمس جذور الثنائيات اللسانية في هاتين الحضارتين، على النحو التالي:

المطلب الأول: جذور الثنائيات اللسانية في الحضارة الهندية.

المطلب الثاني: جذور الثنائيات اللسانية في الحضارة اليونانية.

المطلب الأول: جذور الثنائيات اللسانية في الحضارة الهندية:

لقد كان للهنود اهتمام لساني متقدم، وله أثر بارز في اللسانيات الحديثة، فالمطلع على تراث الحضارة الهندية يجد الدراسة اللغوية كانت مركز الفكر الهندي؛ إذ نشأت هذه الدراسة وتطورت في القرن الخامس أو الرابع قبل الميلاد^(١)، على يد عدد من الباحثين والعلماء، وسبب هذا الاهتمام باللغة والحرص عليها لدى الهنود كان منبعه دينياً، للمحافظة على كتابهم المقدس (الفيدا)^(٢)، وعلى تلاوته تلاوة صحيحة، فتم النظر إلى لغة هذا الكتاب، وهي السنسكريتية، نظرة تقديس، ووسموها بالكمال، وكانت دراسة هذه اللغة والعناية بها لوئاً من ألوان العبادة.

(١) مباحث في اللسانيات، د. أحمد حساني، ص ٩، منشورات كلية الدراسات الإسلامية العربية، دبي - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٢م.

(٢) الفيدا: أولى الوثائق الأدبية في الهند، وهي نصوص دينية تواترت مشافهة ثم دُوّنت كما وردت على ألسنة الرواة، ولغتها هي السنسكريتية القديمة، وهي مجهولة الكاتب والتاريخ، ويرجع لويس رينو كتابتها إلى جماعة آرية (من جذور هندو أوروبية) التي غزت الهند من شمالها الغربي حوالي (٢٠٠ ق.م)، واستمر تدوينها حتى القرنين الخامس والسادس (ق.م). انظر: آداب الهند، لويس رينو، ترجمة: هنري زغيب، ص ٦، منشورات عويدات، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

وكان الهنود أول من تناول اللغة بالتأمل الواعي في طبيعتها، وبالدرس المنهجي لخصائصها، فظهر عندهم أول وصف دقيق وافٍ مبني على الملاحظة الدقيقة، لا على النظريات^(٣). وفي هذه الناحية شابهت اللسانيات التي اهتمت بالعملية والمنهجية.

وظهر ذلك من خلال حرصهم على دراسة اللغة بشكل عام، والأصوات بشكل خاص؛ لتمكنهم من الفهم لدينهم، حيث قاموا بتحليل كل مظاهر اللغة السنسكريتية والنطق الصحيحين للكتب المقدسة في الطقوس والشعائر، وقد تفوقوا في هذا المجال تفوقاً كبيراً^(٤).

وقد انكب الدارسون على لغتهم السنسكريتية وأشبعوها بحثاً ودراسةً، وسلخوا في ذلك مناهج مختلفة، حتى جاء أشهر الباحثين اللغويين الهنود العالم بانيني الذي سلك مسلكاً جديداً في تناول لغته، واختار منهجاً محدداً وضعه لنفسه، وهو المنهج الوصفي القائم على وصف الواقع اللغوي وتسجيل هذا الواقع، مع التحليل الخالي من التعقيدات الفلسفية. وهنا أولى الجذور لثنائية التزامنية والتعاقبية، فمن خلال المنهج الوصفي قامت اللسانيات التزامنية التي تُعنى باللسان واللغة في وقت معين لدراستها.

وكان منهج العالم بانيني يهدف إلى تبسيط الحقائق اللغوية لبني جنسه؛ حتى يبسر لهم فهم النصوص والطقوس الدينية القديمة، ومن ثم لم يتخرج من النظر في اللهجات العامة ومحاولة الكشف عن خواصها؛ أملاً في تعميق منهجه الوصفي وتوسيع دائرة تطبيقه، ووفاء في الوقت نفسه لهدفه الأساسي، وهو تضيق المسافة بين النصوص القديمة وما يجري حوله من الاستعمال اللغوي الحي المتمثل في اللهجات والروايات المختلفة. وقد ظهرت في منهجه هذا التعاقبية التاريخية اللسانية، حيث درس اللغة زمانياً وتعاقبياً للتقريب بين اللسانين.

وقد قارب بانيني في بحثه اللساني بين ثنائية التعاقبية التي تدرس اللغة في تاريخها والتزامنية التي تصف اللغة في زمن معين، "ولقد سجل التاريخ اللغوي أن هذه الفكرة الوصفية التي لمسها بانيني، كان لها تأثيرها الكبير على الدارسين فيما بعد، وأنها كانت بمثابة نقطة الضوء التي جذبت اللغويين الأوروبيين إلى النظر الدقيق في أبعاد هذه الفكرة وأهميتها، حتى تمكنوا بمرور الزمن من وضع منهج وصفي

(٣) علم اللغة الحديث، أ.د. محمد حسين عبد العزيز، ص ٢٥٠، مكتبة الآداب، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

(٤) بتصرف: اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مؤمن، ص ١٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.

متكامل الجنبات، محدد الجهات، منضبط في مبادئه وأهدافه، حتى غدا منهجاً واضحاً في الانتشار والتطبيق في جميع أنحاء العالم. وقد نتج عن هذا الاتساع في الانتشار والتطبيق أن أصبح المنهج الوصفي نفسه عدة مناهج، أو منتظماً لعدة خطوط واتجاهات وفقاً لوجهات نظر الدارسين ومدارسهم اللغوية المختلفة^(٥).

وإن اكتشاف اللغة السنسكريتية كان أمراً مهماً، فقد ساعدت في تطور الدراسة اللغوية في الغرب في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، حتى أصبحت اللغة السنسكريتية أساس البحث اللغوي، وكان دارس اللغة يلجأ في شرحه لأية ظاهرة لغوية أوربية إلى السنسكريتية، وكان عمل اللغويين الغربيين قبل اكتشاف السنسكريتية منصّباً على اللغتين اليونانية واللاتينية، أي أن ميدانه كان اللغة المكتوبة، وليس اللغة المنطوقة، واكتشاف اللغة السنسكريتية أدى إلى نشوء علوم لغوية تحرص على دراسة النصوص القديمة في أشكالها المكتوبة، واتخاذ اللغة وسيلة لدراسة الثقافة على العموم. ومن أهمية اللغة السنسكريتية أنها أدت إلى تصنيف اللغات تصنيفاً سلالياً. وتكمن أهمية معرفة اللغة السنسكريتية في الدراسة التعاقبية للغات ومعرفتها. ولقد تميزت العلوم اللسانية الهندية القديمة بوصف عدد من الظواهر اللغوية بقدر من الدقة، وبطريقة علمية، ولقد كان علماء اللغة الهنود لا يحبذون النزعة التاريخية في دراسة اللغة، خلافاً لما كان سائداً في ذلك الوقت، فحاولوا معالجة اللغة من وجهة آنية.

وفي علم الدلالة والعلاقة بين الدال والمدلول، ناقش الهنود معظم مباحث علم الدلالة التي تطرق لها في اللسانيات الحديثة.

وقد جذب موضوع العلاقة بين اللفظ والمعنى، أو الدال والمدلول اهتمام الهنود، حين ناقش عدد من فلاسفتهم الموضوع، فتحدثوا عن ثلاثة أقسام مختلفة في جوهرها هي: (الكلمة، والإدراك، والمحتوى)، ففي حين تعتبر الكلمة مركبة من وحدات صوتية ضُم بعضها إلى بعض، فإن الإدراك أو التصور هو الربط بين اللفظ والشئ المدلول عليه، وهو يستلزم معرفة سابقة بهما، ولكن إذا كان الدال والمدلول عليه أمرين متباينين، وليس هناك علاقة أساسية بينهما، فكيف يمكن للفظ أن يدل على فكرة معينة أو على شيء ما، هذا ما اختلفت آراء الهنود في الإجابة عنه، فتفرقوا في الإجابة عنه لعدة آراء اصطبغ بعضها بصبغة لاهوتية أو فلسفية^(٦) على النحو التالي:

(٥) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، د. كمال بشر، ص ٢٧-٢٨، دار غريب، القاهرة- مصر، ٢٠٠٥م.

(٦) انظر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص ١٠٠-١٠١.

(أ) بعضهم رفض فكرة التباين بين اللفظ والمعنى قائلين: إن كل شيء يتصور مقتراً بالوحدة الكلامية الخاصة به أو الدالة عليه، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. وعلى هذا فنحن نعتبر الكلمة عنصراً من العناصر المكونة للشيء.

(ب) والبعض الآخر صرحوا بأن العلاقة بين اللفظ ومعناه علاقة قديمة وفطرية أو طبيعية، وربما كان أصحاب هذا الرأي هم أنفسهم الذين يعتبرون نشأة اللغة على أساس من: الأصوات الموجودة في الطبيعة. وأياً ما كان الأمر فقد اعترض على هذا الرأي بأن الكلمة الواحدة قد تؤدي معنيين في مكانين، فكيف نقول: إن العلاقة بين اللفظ والمعنى قديمة وفطرية؟ وقد ردوا على هذا الاعتراض بقولهم: إننا ندعي أن هذه العلاقة بين اللفظ والمعنى قديمة فطرية، وندعي كذلك أنها كانت محددة بأداء اللفظ لمعنى واحد. أما تعدد معاني بعض الكلمات فإنه لا يهدم قاعدتنا؛ إذ على الرغم من أن خاصية التعبير واحدة ومحصورة، فإنها قابلة للتنوع تبعاً لتنوع العلاقة العرفية من بيئة لبيئة. ومعنى هذا أن أصحاب هذا الرأي لا يرفضون فكرة الاستعمال الاصطلاحي رفضاً باتاً، وإنما يؤخرونه لمركز ثانوي ويعتبرونه عاملاً مساعداً.

(ج) وهناك فرقة ثالثة يقولون بوجود نوع من العلاقة الضرورية وغير المتنوعة بين اللفظ والمعنى، شبيهة بالعلاقة اللزومية بين النار والدخان، وهم يشرحون وجهة نظرهم قائلين: لا بد من الاعتراف بأن كلمة معينة تملك نوعاً من العلاقة مع فكرة معينة مدلول عليها بها، وإلا فما السبب في ربطها بها، وإنما العلاقة اصطلاحية أو عرفية.

(د) وهناك من يرفضون فكرة وجود أي علاقة ضرورية بين اللفظ ومعناه، كما يرفضون وجود علاقة طبيعية بينهما، ويعتبرون أي محاولة من هذا النوع تعسفاً وتجاوزاً للحد المعقول. وهم يرون أن الصلة بينهما مجرد علاقة حادثة مرتجلة، ولكن طبقاً لإرادة إلهية.

إن الهنود بهذه الدراسات اللغوية الدقيقة والعميقة في أوقات وأزمان كانت تفتقر لهذا النوع من الدراسات، قد حظوا بموضع التقدير عند كثير من اللسانيين المحدثين اليوم بدرجة كبيرة، بسبب ما تمتعوا به من حس خاص، وانضباط منهجيتهم في التحليل، فيُوصفون بأنهم أقدم الرواد لعصر اللسانيات البنوية السائدة حالياً. وقد تجلت البراعة اللسانية لدى الهنود في مجال اللسانيات التزامنية الوصفية، وفي الدلالة.

المطلب الثاني: جذور الثنائيات اللسانية في الحضارة اليونانية:

لقد تطرق جُل أعلام فلاسفة اليونان القدماء لقضايا لسانية، وقاموا ببحوث لسانية في اتجاهات عدة. وقد كانوا أوائل المنظرين اللسانيين في العالم، وكانوا أيضاً

أول من اهتم من الأوربيين بالدراسة المنضبطة للنصوص المدونة، وبتثبيت المعايير الخاصة بلغة ثقافتهم، وهم من أكثر المؤثرين على اللسانيات الغربية بشكلها الحالي.

والدراسات اللسانية عند الفلاسفة كانت ذات صيغة عقلية ومنطقية، متأثرة بطبيعة الفلسفة. وغاية التعمق اللساني عند بعضهم هي إضفاء الكمال على آرائهم الفلسفية أو تدقيق صياغتها، وكانت دراستهم للغة نظرية لغلبة الصبغة الفلسفية عليهم. وأبرز جهودهم اللسانية كانت تتمحور حول أصل اللغة، والعلاقة المباشرة بين البنية الصوتية للغة وما يقابلها من معنى، وإمكان استعمال الأسس المنطقية في شرح الأشكال النحوية^(٧). ولا تزال جميع هذه المواضيع التي سبق فلاسفة اليونان إلى تحريرها موضع اهتمام اللسانيات المعاصرة.

ومن أشهر فلاسفة اليونان أفلاطون الذي كان له محاورة لغوية مشهورة مسماة "كراتيلوس"^(٨) تكلم فيها عن بعض قضايا اللغة، فناقش أصل الكلمات واللغة، وتطرق لمسألة مهمة ظلت تشغل اللغويين والمفكرين؛ هي مسألة العلاقة بين الأشياء والكلمات، وهل هي علاقة طبيعية وضرورية أي فطرية، أم أنها اصطلاحية تكونت عن طريق اصطلاح الجماعات.

أما أرسطو فقد دخل تاريخ الدراسات اللسانية على أنه المؤسس الحقيقي للنحو الأوربي التقليدي.

وقد قال أرسطو بالعلاقة العرفية بين الألفاظ والأشياء^(٩)، وهذا القول هو ما يرجحه اللسانيون المعاصرون أمثال دي سوسير^(١٠).

وفي دراسة أرسطو للغة، ربطها بالفكر، فقرر أنها رمز لما في العقل، ويتميز الفكر بأسبقيته على اللغة، والكتابة رمز للكلام، كما أن الكتابة والألفاظ تختلف بين الجماعات اللغوية، والأشياء القائمة في العالم الخارجي والمعقولات تكون واحدة عند سائر الناس تقريباً، ومن ثم فإن دور اللغة وفق نظرية أرسطو ينحصر في كونها ناقلة المتشابه لدى سائر الناس، فيقول أرسطو: "إن ما يخرج بالصوت دال على

^(٧) بتصرف: اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيش، ترجمة: سعد مصلوح-وفاء فايد، ص ٩، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة-مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

^(٨) انظر: محاورة كراتيلوس في فلسفة اللغة، أرسطو، ترجمة: عزمي طه السيد، وزارة الثقافة، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

^(٩) كتاب العبارة، لأرسطو، ترجمة: د. فريد جبر، ص ١٠٨، دار الفكر اللبناني، بيروت-لبنان.

^(١٠) دروس في الأسس العامة، فرديناند دي سوسير، ترجمة: صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد عجيبة، ص ١٢، الدار العربية للكتاب، القاهرة-مصر، ١٩٨٥م.

الأثار التي في النفس، وما يكتب دال يخرج بالصوت، وكما أن الكتاب ليس هو واحدًا بعينه للجميع، كذلك ليس ما يخرج بالصوت واحدًا بعينه لهم، إلا أن الأشياء التي ما يخرج بالصوت دالٌ عليها أولاً – وهي أثار النفس- واحدة بعينها للجميع. والأشياء التي أثار النفس أمثلة لها -وهي المعاني- توجد أيضًا واحدة للجميع^(١١).

لقد كانت القضايا اللسانية التي تطرق لها الفلاسفة اليونانيون دقيقة وعميقة ومتقدمة، فتحدثوا عن مسائل جديدة في اللغة، ولفتوا العناية إلى أهمية النظر الدقيق لبعض مسائل اللسانيات التي تكلموا عنها، لقد كانت الحضارة اليونانية بوابة ولج منها الأوربيون لعدد من العلوم، ومنها العلوم اللسانية، فقد أسهمت في تقدم الدراسات اللسانية وفتح آفاق جديدة لها.

وعن أصول ثنائية الدال بالمدلول، ومدى ارتباطهما ببعض، والعلاقة بينهما؛ نجد جذورًا لها لدى اليونانيين أيضًا كما كان لدى الهنود، وقد انقسم اللغويون اليونانيون في نظرتهم لهذه الثنائية لقسمين^(١٢):

أ- القياسيون الذين يقولون: إن اللغة قائمة على العرف الإنساني، واللغة في جوهرها نظامية ومنطقية، وهذا يعني أن ثمة توافقًا تامًا بين الشكل الصوتي للكلمة والمعنى الملازم لها.

ب- والمشدنون الذين يقتنعون بوجود ارتباط مثالي بين البنية الشكلية والبنية الدلالية للكلمة، واستظهروا أنواع الشذوذ على مستويات العلاقات اللغوية كلها.

وممن ساهم في الدراسة اللغوية في الحقبة اليونانية (الرواقيون)، وذلك حينما فصلوا اللغة عن الفلسفة، وأصبحت فرعًا مستقلًا، وفي هذا مقاربة للمنهجية اللسانية دعت إلى التركيز على اللغة وحدها، ودراستها دراسة علمية، ومما قام به الرواقيون في إطار ذلك: فصلهم مستويات اللغة بعضها عن بعض، وهي الأصوات والصرف والنحو.

وتطرق الرواقيون لثنائية الصوت والمعنى مميّزين بين الدال والمدلول، فالمدلول لم يكن صورة ذهنية بشكل كامل، بل كان شيئًا ما في ذهن المتكلم والمستمع يقابل نطقًا معيّنًا في اللغة، وهذا يشبه إلى حد ما توحيد دي سوسير للصوت والفكرة عن طريق اللغة^(١٣).

(١١) العبارة، أرسطو، ص ١٠٤.

(١٢) انظر: اتجاهات البحث اللساني، ص ١٠.

(١٣) انظر: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، روبنز، ترجمة: د. أحمد عوض، ص ٣٧، عالم المعرفة، ١٩٩٧م.

المبحث الثاني: جذور الثنائيات اللسانية في التراث الإسلامي:

إنَّ اللغة ذات مكانة كبرى في التراث الإسلامي؛ إذ هي بوابة الولوج لهذا التراث، ولقد اهتم بها علماء المسلمين على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم، فعُني بها المفسرون والأصوليون، وعلماء العقيدة، أهل السنة منهم وأهل الكلام، وتطرق فلاسفة الإسلام لمباحث لسانية، خصوصًا ما تعلق منها بالمنطق.

والأصول والجذور اللسانية كثيرة ومتنوعة في التراث الإسلامي، والبحث هنا يُعنى بالمجال العقدي، فسنحاول تلمس بعض من جذور الثنائيات اللسانية عند فلاسفة المسلمين، وعلماء الكلام، والأصول الموجودة عند علماء السنة، في محاولة لبيان أنَّ عددًا من النظريات اللسانية واللغوية -ومنها الثنائيات- كانت موجودة في التراث الإسلامي عامة، والعقدي منه خاصة، وبتأصيل عميق وتنظير، وكان لها تأثير على النظر العقدي، ولكن هذه القضايا اللسانية لها مسميات في التراث العقدي تختلف عما عُرفت به فيما بعد في اللسانيات الحديثة.

وعليه فسيكون هذا المبحث في مطالب ثلاثة على النحو التالي:

المطلب الأول: جذور الثنائيات اللسانية عند الفلاسفة المنتسبين للإسلام.

المطلب الثاني: جذور الثنائيات اللسانية عند المتكلمين.

المطلب الثالث: جذور الثنائيات اللسانية عند أهل السنة.

المطلب الأول: جذور الثنائيات اللسانية عند الفلاسفة المنتسبين للإسلام:

لقد تطرق الفلاسفة المنتسبون للإسلام لموضوعات عدة، منها اللغة بجوانبها المختلفة، ومن ضمنها الثنائيات اللسانية، ونجد في تلميحاتهم وكلامهم الكثير من ذلك، ففي تصنيفهم للأشياء ابتداءً ووجودها وأنها تمر عبر تمثلات عدة، يقررون: "أنَّ للأشياء وجودًا في الأعيان، ووجودًا في الأذهان، ووجودًا في اللسان، أما الوجود في الأعيان فهو الوجود الأصلي الحقيقي، والوجود في الأذهان هو الوجود العلمي الصوري، والوجود في اللسان هو الوجود اللفظي الدليلي"^(١٤). فالموجودات تكون أعيانًا ذات وجود حقيقي، ومن ثم وجود ذهني، تنتقل بعد ذلك لموجودات لفظية وكلامية، فالشيء الذي يُراد التعرف إليه يمر عبر أربع مراتب: "حقيقة الشيء في نفسه، وثبوت مثال حقيقته في الذهن، ثم خروجه على شكل أصوات بحروف تدل عليه، وأخيرًا تأليف رقوم كتابية تدرك بحاسة البصر"^(١٥)، فهنا تبدو العلاقة بين

(١٤) المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، ص ٢٨، تحقيق: محمد عثمان الخشت، مكتبة القرآن، بولاق-مصر.

(١٥) انظر: المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، ص ١٧-١٨، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

الصورة الذهنية والحقيقة الفعلية وخروج الصورة على شكل أصوات ذات حروف تدل عليها، وهي ما عُرف فيما بعد بثنائية الدال والمدلول.

وأسهب الفلاسفة المنتسبون للإسلام في بيان كيفية تكون اللغة، والحاجة إليها، وكيف نشأت، حيث قاربوا ثنائية اللسان والكلام واللغة، وأن اللغة ملكة وحاجة فطرية وُجدت في الإنسان، فيقرر قطب الدين الرازي أنه لما كان "للإنسان قوة عاقلة تنطبع فيها صور الأشياء من طرق الحواس أو من طرق أخرى، فلها وجود في الخارج ووجود في العقل، ولما كان الإنسان مدنيًا بالطبع لا يمكن تعيُّشه إلا بمشاركة من أبناء نوعه، وإعلامهم ما في ضميره من المقاصد والمصالح، ولم يكن ما يتوصل به إلى ذلك أخف من أن يكون فعلًا، ولم يكن أخف من أن يكون صوتًا لعدم ثباته وازدحامه، قاده الإلهام الإلهي إلى استعمال الصوت وتقطيع الحروف بالآلة المعدة له؛ ليدل غيره على ما عنده من المدركات بحسب تركيباتها على وجوه مختلفة وأنحاء شتى، ولأن الانتفاع بهذا الطريق مختص بالحاضرين، وقد مست حاجة أخرى إلى اطلاع الغائبين والموجودين في الأزمنة الآتية على الأمور المعلومة لينتفعوا بها، ولينضم إليها ما تفيضه ضمائرهم، فتكمل المصلحة والحكمة، إذ أكثر العلوم والصناعات إنما كملت بتلاحق الأفكار، لا جرم أدى تلك الحاجة إلى ضرب آخر من الإعلام، فوضعت أشكال الكتابة أيضًا لأجل الدلالة على ما في النفس، إلا أنها وسطت الألفاظ بينها وبين ما في النفس، وإن أمكن دلالتها عليه بلا توسط الألفاظ"^(١٦)، فتشكلت اللغة لحاجة البشر للتواصل فيما بينهم، وهي تتم عبر الصوت عن طريق النطق بتقطيع الحروف، وإن الحاجة للكتابة كانت من أجل نفع الأجيال القادمة.

وفي ثنائية اللسان والكلام، تحدث الفلاسفة المنتسبون للإسلام عن الكيفية التي تتكون بها اللغة، وسبب اختلاف اللغات، فيقول الفارابي: "إن اللسان إنما يتحرك أولاً إلى الجزء الذي حركته إليه أسهل، فالذين هم في مسكن واحد وعلى خلق في أعضائهم متقاربة، تكون ألسنتهم مفطورة على أن تكون أنواع حركاتها إلى أجزاء، أجزاء من داخل الفم أنواعاً واحدة بأعيانها، وتكون تلك أسهل عليها من حركاتها إلى أجزاء أخرى، ويكون أهل مسكن وبلد آخر، إذا كانت أعضاؤهم على خلق وأمزجة مخالفة لخلق أعضائهم أولئك، مفطورين على أن تكون حركة ألسنتهم إلى أجزاء من داخل الفم أسهل عليهم من حركاتها إلى الأجزاء التي كانت ألسنة أهل المسكن الآخر تتحرك إليها، فتخالف حينئذ التصويبات التي يجعلونها علامات يدل بها بعضهم بعضاً على ما في ضميره مما كان يشير إليه وإلى محسوسة أولاً، ويكون هو السبب الأول

(١٦) لوامع الأسرار شرح مطالع الأنوار، محمد بن محمد القطب التحتاني، ص ٢٦، مطبعة الحاج محرم أفندي البسنوي، إسطنبول-تركيا، ١٩٩٨م.

في اختلاف السنة الأمم^(١٧). فالفلاسفة يرجعون سبب الاختلاف في اللغات بين الأقطار والبلاد إلى أن كل أهل قطر تتحرك ألسنتهم وفق مزاجهم ووفق مكان بلدهم، لذا تتمايز وتختلف اللغات بين البشر.

وأما سبب تكون الكلام، ومن ثم اللغة، فيخبرنا الفارابي عن سبب ذلك: "لأن هذه الحروف إذا جعلوها علامات أو لا كانت محدودة العدد، لم تف بال دلالة على جميع ما يتفق أن يكون في ضمائرهم، فيضطرون إلى تركيب بعضها إلى بعض بموالاتة حرف حرف، فتحصل في ألفاظ من حرفين أو حروف، فيستعملونها علامات أيضاً لأشياء أخرى، فتكون الحروف والألفاظ الأولى علامات لمحسوسات يمكن أن يشار إليها ولمعقولات تستند إلى محسوسات يمكن أن يشار إليها، فإن كل معقول كلي له أشخاص غير أشخاص المعقول الآخر، فتحدث تصويطات كثيرة مختلفة، بعضها علامات لمحسوسات وهي ألقاب، وبعضها دالة على معقولات كلية لها أشخاص محسوسة، وإنما يفهم من تصويط أنه دال على معقول متى كان تردد تصويط واحد بعينه على شخص مشار إليه وعلى كل ما يشابهه في ذلك المعقول، ثم يستعمل أيضاً تصويط آخر على شخص تحت معقول ما آخر وعلى كل ما يشابهه في ذلك المعقول"^(١٨).

ولقد تحدث الفلاسفة المنتسبون للإسلام عن عملية توالد اللغة والكلمات والجمل عبر تركيبها من لدن البلغاء والفصحاء، كما يشير الفارابي إلى الفصحاء والبلاغات: "هم الذين يركبون لتلك الأمة ألفاظاً كانت غير مركبة قبل ذلك، ويجعلونها مرادفة للألفاظ المشهورة، ويمعنون في ذلك ويكثرثون منها، فتحصل ألفاظ غريبة يتعارفها هؤلاء ويتعلمها بعضهم عن بعض، ويأخذها غابره عن سالفهم. وأيضاً فإنهم مع ذلك يعمدون إلى الأشياء التي لم تكن اتفقت لها تسمية من الأمور الداخلة تحت جنس أو نوع، فربما شعروا بأعراض فيصيرون لها أسماء، وكذلك الأشياء التي يحتاج إليها ضرورة، فلم يكن اتفاق لها أسماء لأجل ذلك، فإنهم يركبون لها أسماء"^(١٩). فالبلغاء والحكماء في نظر الفلاسفة هم المنشئون للمصطلحات الجديدة، حيث يصيرون لها الأسماء ويصوغون تسميتها، فمن مهامهم وواجباتهم تركيب الكلمات للأشياء المستجدة التي لم تُعرف لها تسمية بعد، وكذلك توسيع المصطلحات والتسميات المعروفة والمتداولة من قبل. وهنا تبرز ثنائية التعااقبية والتزامنية، وأن التطور الكلامي والتغير المصطلحي في اللسان ومن ثم اللغة، يتم

(١٧) كتاب الحروف، أبو نصر الفارابي، ص ١٣٦-١٣٧، تحقيق: محسن مهدي، دار الشروق، بيروت-لبنان، ١٩٨٦م.

(١٨) المرجع السابق: ص ١٣٧.

(١٩) المرجع السابق: ص ١٤٣.

بشكل منظم عبر فصحاء وبلغاء، ينشئون كلمات جديد، أو يستبدلون كلمات موجودة لا أخرى.

وفي ثنائية الدال والمدلول والتعريف بهما أكد الفلاسفة المنتسبون للإسلام على ما هو متعارف عليه في الثنائيات اللسانية الحديثة من أن "اللفظ، وهو نوع من الكيفيات المسموعة، والمعنى الذي جعل اللفظ بإزائه، وإضافة عارضة بينهما هي الوضع، أي جعل اللفظ بإزاء المعنى، على أن المخترع قال: إذا أطلق هذا اللفظ فافهموا هذا المعنى، وإضافة عارضة لهما بعد عروض الإضافة الأولى وهي الدلالة، فإذا نسبت إلى اللفظ قيل: إنه دال على المعنى، وإذا نسبت إلى المعنى قيل: إنه مدلول هذا اللفظ"^(٢٠).

وفي العلاقة بين اللفظ والمعنى وتغيرها: "لأن بين اللفظ والمعنى علاقة ما، وربما أثرت أحوال في اللفظ في أحوال المعنى، فلذلك يلزم المنطقي أيضاً أن يراعي جانب اللفظ المطلق من حيث ذلك غير مقيد بلغة قوم دون قوم"^(٢١)، وفي هذا تقرير لتغير اللسان من قوم إلى قوم وإن كان بنفس اللغة، وهذا من الجوانب التي غُيّبت بها اللسانيات التاريخية وتعمقت بها.

وفي اعتباطية العلامة اللغوية أو العلاقة بين الدال والمدلول وأنها اعتباطية، وأن كل دال يمكنه أن يؤدي الوظيفة الدلالية ذاتها التي تؤديها الدوال اللغوية الأخرى، يقرر ابن سينا سبب اعتباطية الدال والمدلول، وذلك أن الألفاظ "ليست تحاكي شيئاً من المعاني أصلاً، ولا عرضاً من أعراضه"^(٢٢)، فاللفظ يرتبط بمدلوله بدون مناسبة طبيعية بينهما، وإنما صارت اتفاقاً، ومن الحقائق المجلية لذلك حقيقة أن دلالة اللفظ لو كانت ذاتية لاقتضى ذلك أن يكون اللفظ دالاً بطبيعته على معنى واحد لا يجاوزه إلى غيره، ولما كان ذلك منتقِضاً بظواهر لغوية كالمشترك اللفظي والتضاد والمجاز، فوجود هذا الانتقال داعم لمقولة اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول، وكذلك لما اختلف اللفظ من لغة إلى أخرى، "إن اللفظ بنفسه لا يدل البتة، ولولا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه"^(٢٣). وهذه الاعتباطية في العلاقة الرابطة بين الدال والمدلول هي أيضاً ما تقرر اللسانيات الحديثة.

(٢٠) لوامع الأسرار شرح مطالع الأنوار، ص ٢١.

(٢١) الإشارات والتنبيهات، أبو علي بن سينا، ص ١٨٠ - ١٨١، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة.

(٢٢) الشفاء، الحسين بن عبد الله ابن سينا، المنطق ١ / ٥١، مراجعة: إبراهيم مذكور، المطبعة الأميرية، القاهرة - مصر، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

(٢٣) المرجع السابق: ٢٥/١.

وأما أنواع الدلالة لدى الفلاسفة فهي تنقسم من حيث العموم إلى قسمين كبيرين: دلالة لفظية، ودلالة غير لفظية، أما الدلالة اللفظية فهي الدلالة اللغوية، أي: دلالة ألفاظ اللغة، وأما الدلالة غير اللفظية فهي دلالة الأشياء غير اللغوية، كدلالة الخط، ودلالة الإشارة، وغيرها من الأشياء غير اللغوية، فالدال "إن كان لفظاً فالدلالة لفظية، وإلا فغير لفظية، كدلالة الخطوط والعقود والإشارات والنُصب" (٢٤). فالدلالات غير اللغوية هي الخط والكتابة، والإشارات التي تشير إلى الشيء، وأما العقود فالمقصود بها إشارات الأصابع الدالة على الأعداد، والنُصب جمع نُصبة وهو ما يُنصب للدلالة على شيء كأعلام الأرض ونحوها.

ومن جذور ثنائية التزامنية والتعاقدية لدى الفلاسفة المنتسبين للإسلام، كلامهم عن جانب التغير الدلالي واشتقاق الكلمات المصاحب لسعة اللغة، كأن يؤخذ الاسم الدال على شيء ما مجرداً عن كل ما يمكن أن يقترب به، كما في ظاهرة الاشتقاق. وابن سينا يحدد أنواع الاشتقاق "إما بأن يغيّر شكله، وهو أن يبدّل ترتيب بعض حروفه، أو يبدّل بعض حركاته، وإما أن يُزاد فيه حروف، أو ينقص منه حروف، أو أن يغيّر بجميع هذه الأنحاء" (٢٥).

المطلب الثاني: جذور الثنائيات اللسانية عند المتكلمين:

لقد كان لدى المتكلمين العديد من التطويرات اللسانية، وذلك لكون صنعتهم الكلام، ولحاجتهم للتبريرات اللسانية في تدعيم مذاهبهم وأقوالهم. ولما كان هذا البحث في الثنائيات اللسانية الثلاث (ثنائية اللسان والكلام، ثنائية الدال والمدلول، ثنائية التزامنية والتعاقبية)، فقد وُجدت العديد من الجذور لها لدى المتكلمين.

ففي جذور ثنائية اللسان والكلام، وأن دراسة اللغة لا تتم إلا بدراسة الكلام، وأن الكلام هو مادة اللسان، ومن ثم اللغة؛ يقول الشريف الجرجاني: "ألفاظ اللغة لم توضع إلا لضم بعضها إلى بعض، وبضمها تكون الفائدة" (٢٦). فبمجموع الألفاظ يكون الكلام، وبمجموع الكلام يتكون اللسان.

(٢٤) المرجع السابق: ٢٥/١.

(٢٥) المرجع السابق: ٢٣/١.

(٢٦) دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، ص ٣٩، دار المدني- القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

ولقد حرص المتكلمون على معرفة الكلام ومواضعة اللسان، وجعلوه غاية البيان، كما يشير القاضي عبد الجبار: "وأما العلم بالبيان، فهو العلم بكلام العرب، ومواضعها، ومواقع فائدته"^(٢٧).

وفي بيان مفهوم الكلام وتقرير خطيته وشموله الكلمات والمعاني يقول الأمدي: "إن النطق اللساني مركب من حروف، والحروف مقطعات من أصوات، وما من حرف يتفوه به الإنسان وينطق به اللسان إلا ويفنى عقيب ما وُجد وينعدم، كما يتجدد ويعقبه حرف آخر إلى أن يصير مجموع الحرفين والثلاث وأكثر كلمةً، ويصير مجموع الكلمتين والثلاث وأكثر كلاماً مفهوماً مشتملاً على معنى من المعاني معلوم، لولا ذلك المعنى لم تسم الحروف والكلمات كلاماً، فإذا كل الحروف والكلمات محالها اللسان، وكل المعاني والمفاهيم محالها الجنان، وبمجموع الأمرين سُمي الإنسان ناطقاً ومتكلماً"^(٢٨).

وفي تقرير كون اللسان ظاهرة اجتماعية تتكون حسب الجماعات واحتياجاتها، يقول الجاحظ: "ولكل قوم ألفاظ حظيت عندهم. وكذلك كل بليغ في الأرض وصاحب كلام منثور، وكل شاعر في الأرض وصاحب كلام موزون؛ فلا بد من أن يكون قد لهج وألف ألفاظاً بأعيانها؛ ليديرها في كلامه، وإن كان واسع العلم، غزير المعاني، كثير اللفظ. فصار حظ الزنادقة من الألفاظ التي سبقت إلى قلوبهم، واتصلت بطبائعهم، وجرت على ألسنتهم التناكح والنتائج، والمزاج والنور والظلمة، والدفاع والمناع، والساتر والغامر، والمنحل، والبطلان، والوجدان، والأثير والصديق، وعمود السبح، وأشكالاً من هذا الكلام، فصار وإن كان غريباً مرفوضاً مهجوراً عند أهل ملتنا ودعوتنا، وكذلك هو عند عوامنا وجمهورنا، ولا يستعمله إلا الخواص وإلا المتكلمون"^(٢٩).

وفي جنور ثنائية الدال والمدلول عند المتكلمين، نجد تأكيدهم على هذه الثنائية كما في قول الجاحظ: "والدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان الذي سمعت الله عز وجل يمدحه، ويدعو إليه ويحث عليه. بذلك نطق القرآن، وبذلك تفاخرت العرب، وتفاضلت أصناف العجم. والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك

^(٢٧) متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار الأسدآبادي، ص ٧٠٦، مكتبة دار التراث - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.

^(٢٨) نهاية الإقدام في علم الكلام، عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: ألفريد جيوم، ص ٢٧٣، مكتبة الثقافة المصرية - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

^(٢٩) الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ١٤٧/٣، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يُفَصِّي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنًا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل؛ لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع. ثم اعلم -حفظك الله- أن حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ؛ لأن المعاني مبسوبة إلى غير غاية، وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحصلة محدودة^(٣٠). فالبيان هو في الدلالة على المعنى والبيان لها والإظهار والتجلية، ويتم ذلك بكل ما يحصل به الإفهام، ولكن الدلالة اللسانية المتكونة من اللفظ والمعنى هي من أهم وسائل البيان وأوفاهما بالحاجة؛ ذلك لشمولها وتنوعها واتساعها ووفائها بالحاجات.

وفي اعتباطية العلامة اللسانية بين الدال والمدلول يقول عبد القاهر الجرجاني: "والدليل على ذلك أننا إن زعمنا أن الألفاظ، التي هي أوضاع اللغة، وإنما وُضعت ليعرف بها معانيها في أنفسها، لأدَّى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالتها، وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرفها بها، حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا: "رجل" و "فرس" و "دار"، لم كان يكون لنا علم بهذه الأجناس"^(٣١).

وفي بيان مدلولات الألفاظ يقول الرازي: "مدلولات الألفاظ قد تكون أشياء مغايرة للألفاظ، كلفظة السماء والأرض، وقد تكون مدلولاتها أيضًا ألفاظًا، كقولنا: اسم، وفعل، وحرف، وعام، وخاص، ومجمل، ومبين، فإن هذه الألفاظ أسماء، ومسمياتها أيضًا ألفاظ"^(٣٢).

وفي تلميح أيضًا لجذور ثنائية الدال والمدلول يقول الجرجاني: "اعلم أن لكل نوع من المعنى نوعًا من اللفظ هو به أخص وأولى، وضروبًا من العبارة هو بتأديته أقوم، وهو فيه أجلى، ومأخذًا إذا أخذ منه كان إلى الفهم أقرب، وبالقبول أخلق، وكان السمع له أوعى، والنفس إليه أميل. وإذا كان الشيء متعلقًا بغيره، ومقيسًا على ما سواه، كان من خير ما يُستعان به على تقريبه من الأفهام، وتقريره في النفوس، أن يُوضَّع له مثال يكشف عن وجهه ويُؤنس به، ويكون زمامًا عليه يُمسكه على المتفهم له والطالب علمه"^(٣٣). فلكل دال مدلول أولى به وأخص به، وأكثر تعلقًا به من غيره.

(٣٠) الحيوان ٨٢/١.

(٣١) دلائل الإعجاز، ص ٥٣٩ - ٥٤٠.

(٣٢) مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي الملقب بفخر الدين الرازي،

٤٠/١، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

(٣٣) دلائل الإعجاز، ص ٥٧٥.

وفي ثنائية التزامنية والتعاقبية يتخذ القاضي عبد الجبار من اصطلاحية الدال للمدلول، والاعتباطية بينهما، دليلاً لجواز تغيير الوضع اللغوي، ومن ثم تعاقب اللغة، فيقول: إنه لو وضع "قديم" مكان "محدث"، و"عالم" مكان "جاهل"، و"طويل" مكان "قصير"، كان لا يمتنع، ولذلك جوزنا نقل الألفاظ اللغوية إلى الأحكام الشرعية^(٣٤).

وفي تقرير تعاقبية اللغة يقول القاضي عبد الجبار في تأكيد اختيار المواضعة على الكلام دون غيره، وذلك لقابليته للترامن والتعاقب اللساني مما يفي بغرض اللغة؛ يقول القاضي عبد الجبار: "وإنما يفارق الكلام الحركات من حيث تتسع وجوهه، ووجوه وقوعه، لاتساع الحروف المتميزة بعضها من بعض، وكثرتها، وصحة التقديم والتأخير فيها؛ فيختلف فيها ذلك النظام، وصحة الاختلاف في مواضع الكلمات منها بالتقديم والتأخير، والانفراد والاجتماع، والخلو مما يتخلل وحصول ما يتخللها، ولتعاقب الحركات المختلفة عليها، وكل ذلك يميزه الكلام من سائر ما يصح المواضعة عليه"^(٣٥).

هذه بعض الجذور اللسانية في الثنائيات لدى المتكلمين، ونجد فيها تصورات لسانية مكتملة ومنظمة ومتقدمة، وبعضها يطابق ما وُجد في اللسانيات الحديثة في القرن العشرين. ولقد أظهر المتكلمون فيها مقدرة عظيمة على تناول معظم الموضوعات اللسانية، والإسهاب فيها؛ خدمةً لأغراضهم وتوجهاتهم الاعتقادية، ولكنها كانت في مسلك باطل.

المطلب الثالث: جذور الثنائيات اللسانية عند أهل السنة:

لقد اهتم علماء أهل السنة باللغة وما تتكون منه من كلام ومنطق؛ لأنها وسيلة التبليغ، وهي ميزة الإنسان، فحقيقة الإنسان المعنوية إنما هو المنطق^(٣٦). ومن المباحث اللسانية المتعلقة بثنائية اللسان والكلام أسباب وجود اللغة بين البشر، "وسبب اللغة حاجة الناس ليعرف بعضهم مراد بعض، للتساعد والتعاقد بما لا مؤنة فيه ولا محذور، وهو الكلام؛ لأن الحروف كصفات تعرض للنفس الضروري،

^(٣٤) بتصرف: المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي أبو الحسن عبد الجبار الأسدي، تحقيق: إبراهيم الأبياري ١٧٣/٥.

^(٣٥) المرجع السابق، ١٨٠/١٥.

^(٣٦) انظر: مجموعة الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ١٦ / ٢٦٤، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

توجد للحاجة، وتعدم لعدمها^(٣٧). وهنا إلماحة لكون اللغة مأكدة بشرية، فاللغة حاجة بشرية قوامها ومادتها الكلام، الذي يقوم بالحروف عبر النفس، وهو حسب الحاجة، فاللغة لا تتم إلا بالكلام.

أما كيفية تكون اللغة بكلماتها فيتحدث علماء السنة عن ذلك، فيقول ابن عقيل: "اعلم -وفقك الله- أنا لما جعلنا أحد طرق وضع الخطاب الموضوعة، وجب علينا أن نبين كيف يُبتدأ الإنسان بالتفهم لصيغ مبتكرة، لم يسبق من مخاطبه تفهيم معناها، فإننا لما بينا بالدلالة قدرة الله سبحانه على اضطرار من خاطبه من خلقه إلى فهم ما خاطبه به، وكان ذلك يعزب في قدرة المخلوق، إذ لا قدرة له إلا على إنشاء الصيغ التي وضعها لأمر أرادها بها ووضعها لها، فأما إنشاء الفهم لمن خاطبه بمعاني مراده منها فلا قدرة له على ذلك؛ وجب علينا بيان الطريق الذي يحصل به تفهيم خطابه كما بينا طريق قدرته على وضع صيغ خطابه، ونظمه للحروف المعبرة عن مراده، فنقول وبالله التوفيق: إن الواضع لصيغ الخطاب لا يزال يخاطب بالاسم نطقاً، ويشير إلى المسمى بتلك الصيغة إشارة، تنبه المخاطب أن هذه الصيغة لهذا المشار إليه، ولا يزال كذلك إلى أن يستقر في نفس المخاطب بهذا الخطاب وهذا الاسم، أنه اسم لذلك المشار إليه، وهذا دأب الآباء والأمهات مع الأطفال، والمعلمين للبهائم الصنائع، والناقلين من اللغات إلى غيرها بالتراجم"^(٣٨).

ومما تنبهوا له بخصوص الثنائيات اللسانية، أنه قد "تختلف اللغتان أيضاً في قدر ذلك المعنى وعمومه وخصوصه؛ كما تختلف في حقيقته ونوعه، وتختلف أيضاً في كفيته وصفته وغير ذلك، هذا على صعيد اختلاف اللغات بين الأمم، أما على صعيد المتكلم الفرد فإن الناطقين بالاسم الواحد، واللغة الواحدة، يتصور أحدهما منه ما لم يتصور الآخر: حقيقته وكميته وكفيته وغير ذلك، بل المعنى المدلول عليه بالاسم الواحد لا يتحد من كل وجه في قلب الناطقين، بل ولا في قلب الناطق الواحد في الوقتين"^(٣٩). فاللغة ترتبط بقائلها ومتكلمها، والمعاني تختلف باختلاف المتكلمين وما يعرض لهم.

ولقد أدرك علماء أهل السنة أهمية ثنائية الدال والمدلول، وقرروا أن تناول المعنى لا بد أن يكون باعتبارات عدة، منها ما يتعلق بالنص الشرعي، ومنها ما يتعلق بالدرس اللساني، ومنها ما يتعلق بمقصود المتكلم والمخاطب، يقول ابن تيمية: "اعلم أن من لم يحكم دلالات اللفظ، ويعلم أن ظهور المعنى من اللفظ تارة يكون بالوضع

(٣٧) الواضح في أصول الفقه، علي ابن عقيل، ص ٤٨، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

(٣٨) الواضح في أصول الفقه، ص ٣٧٤.

(٣٩) مجموع الفتاوى ٦/٦٤.

لـلـغـوي أو العرفي أو الشرعي، إما في الألفاظ المفردة وإما في المركبة، وتارةً بما اقترن به من القرائن اللفظية التي تجعلها مجازاً، وتارةً بما يدل عليه حال المتكلم والمخاطب والمتكلم فيه وسياق الكلام الذي يعين أحد احتمالات اللفظ، أو يبين أن المراد به هو مجازه، إلى غير ذلك من الأسباب التي تعطي اللفظ صفة الظهور، وإلا فقد يتخبط في هذه المواضع" (٤٠).

وقد تابع ابن قيم الجوزية هذا التوجه بتأكيده ضرورة الوعي بالدلالات في إثبات مقصود الكلام وفهمه، بقوله: "لما كان المقصود من التخاطب التقاء قصد المتكلم وفهم المخاطب على معنى واحد، كان أصح الإفهام وأسعد الناس بالخطاب ما التقى فيه فهم السامع ومراد المتكلم، وهذا هو حقيقة الفقه" (٤١).

وفي تأكيدهم على بيان النبي ﷺ للمعاني كما بين الألفاظ، وفيه تأكيد لثنائية الدال والمدلول، وأن الدال لم يوجد إلا ليدل على مدلوله: "فكذلك نقطع ونتيقن أنه بَيَّن المعنى، بل كانت عنايته ببيان المعنى أشد من عنايته ببيان اللفظ، وهذا هو الذي ينبغي، فإن المعنى هو المقصود، وأما اللفظ فوسيلة إليه ودليل عليه، فكيف تكون عنايته بالوسيلة أهم من عنايته بالمقصود، وكيف نتيقن بيانه للوسيلة ولا نتيقن بيانه للمقصود، وهل هذا إلا من أبين المحال، فإن جاز عليه أن لا يبين المراد من ألفاظ القرآن جاز عليه أن لا يبين بعض ألفاظه، فلو كان المراد منها خلاف حقائقها وظواهرها ومدلولاتها وقد كتمه عن الأمة ولم يبينه لها، كان ذلك قدحاً في رسالته وعصمته" (٤٢).

وفي التأكيد على كون الدال والمدلول ثنائية: "فالألفاظ قوالب المعاني، والأسماء قوالب المسميات" (٤٣).

(٤٠) انظر: الاستقامة، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ١٠/١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض-السعودية-الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٣م.

(٤١) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد الدخيل، ص ٥٠٠-٥٠١، دار العاصمة، الرياض-السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(٤٢) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، ٦٣٨/٢.

(٤٣) تحفة المودود بأحكام المولود، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: عثمان بن جمعة ضميرية، ص ٧٦، دار عطاءات العلم - الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

وفي جذور ثنائية التزامنية والتعاقبية في قول ابن القيم: "وقد كان الصحابة والتابعون والأئمة الذين سلكوا على مناهجهم يتحرون ذلك غاية التحري، حتى خلفت من بعدهم خلوف رغبوا عن النصوص، واشتقوا لهم ألفاظاً غير ألفاظ النصوص؛ فأوجب ذلك هجر النصوص، ومعلوم أن تلك الألفاظ لا تفي بما تفي به النصوص من الحكم والدليل وحسن البيان، فتولد من هجران ألفاظ النصوص، والإقبال على الألفاظ الحادثة، وتعليق الأحكام به على الأمة من الفساد ما لا يعلمه إلا الله" (٤٤).

وقالوا في التنبيه على: "إن كثيراً من ألفاظ القرآن والسنة قد صار لها معانٍ اصطلاح عليها النظائر والمتكلمون وغيرهم، وألف ذلك الاصطلاح وجرى عليه النشء، وصار هو المقصود بالتخاطب وإليه التحاكم، فصار كثير من الناس لا يعرف سواه" (٤٥). فملاحظة تزامنية اللغة وقت الرسول ﷺ، وتعاقبها بعد ذلك أصل مهم لفهم كلام الله ورسوله عليه الصلاة والسلام.

ولقد أبان علماء السنة عن مقدرة لسانية هائلة، هذه نبذة عنها. ولقد طوعوها لخدمة نصوص الشريعة وفهمها وتفسيرها وفق مراد الله تعالى ورسوله ﷺ.

الخاتمة:

لقد اتضح لنا أن للثنائيات اللسانية جذورًا وأصولًا في العديد من الحضارات، وأن الكلام عن الثنائيات اللسانية قد وُجد في الحضارة الهندية في أثناء تنظيرهم اللساني، لا سيما لكتابهم ولغتهم المقدسة. وتحدث فلاسفة اليونان عن هذه الثنائيات، لا سيما ثنائية الدال والمدلول، والعلاقة بينهما هل هي اعتباطية أم ذاتية.

وفي الحضارة الإسلامية وُجدت هذه الثنائيات اللسانية عند الفلاسفة المنتسبين للإسلام، فقالوا بفطرية اللغة وأنها حاجة بشرية، وتكلموا عن ثنائية الدال والمدلول، وتطرقوا لتعاقبية اللغة وتزامنيته. وللثنائيات اللسانية جذور في كلام علماء الكلام، ولها وجود في كلام علماء السنة أيضًا.

(٤٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. ٦/٦٥، دار ابن الجوزي - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.

(٤٥) الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعتلة، ٢/٦٧٢.

المراجع والمصادر:

١. اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيش، ترجمة: سعد مصلوح - وفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.
٢. الاستقامة، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض-السعودية - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
٣. الإشارات والتنبيهات، أبو علي بن سينا، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة.
٤. إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
٥. تحفة المودود بأحكام المولود، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: عثمان بن جمعة ضميرية، دار عطاءات العلم - الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.
٦. التفكير اللغوي بين القديم والجديد، د. كمال بشر، دار غريب، القاهرة - مصر، ٢٠٠٥م.
٧. الحروف، أبو نصر الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار الشروق، بيروت - لبنان، ١٩٨٦م.
٨. الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
٩. دروس في الألسنية العامة، فرديناند دي سوسير، ترجمة: صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، القاهرة - مصر، ١٩٨٥م.

١٠. دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني - القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
١١. الشفاء، الحسين بن عبد الله ابن سينا، مراجعة: إبراهيم مذكور، المطبعة الأميرية، القاهرة - مصر، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
١٢. الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعلّطة، ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد الدخيل، دار العاصمة، الرياض - السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
١٣. العبارة، لأرسطو، ترجمة: د. فريد جبر، دار الفكر اللبناني، بيروت-لبنان.
١٤. علم اللغة الحديث، أ.د. محمد حسين عبد العزيز، مكتبة الآداب، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
١٥. اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مؤمن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥ م.
١٦. لوامع الأسرار شرح مطالع الأنوار، محمد بن محمد القطب التحتاني، مطبعة الحاج محرم أفندي البسنوي، إسطنبول - تركيا، ١٩٩٨ م.
١٧. مباحث في اللسانيات، د. أحمد حساني، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٢ م.
١٨. متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار الأسدي، مكتبة دار التراث - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٩ م.
١٩. مجموعة الفتاوى، أحمد بن عبد الحلّيم ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٢٠. محاوره كراتيلوس في فلسفة اللغة، أرسطو، ترجمة: عزمي طه السيد، وزارة الثقافة، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٥ م.

٢١. المستصفي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
٢٢. المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي أبو الحسن عبد الجبار الأسدآبادي، تحقيق: إبراهيم الأبياري.
٢٣. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ.
٢٤. المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، مكتبة القرآن، بولاق-مصر.
٢٥. موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، روبنز، ترجمة: د. أحمد عوض، عالم المعرفة، ١٩٩٧ م.
٢٦. نهاية الإقدام في علم الكلام، عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: ألفريد جيوم، مكتبة الثقافة المصرية-القاھر، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٢٧. الواضح في أصول الفقه، علي ابن عقيل، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.